معصورا على المسند فكانوا مقصورين على الافساد لا يتجاوزون الى الاصلاح وقصرهم على الافساد مبالغة في كونهم مفسدين قال وقلب
الاتحاد لا ينافي التعدد ان قصر الشيء على نفسه معناه مغايرتهما اذ لا وجه لقصر الانسان على نفسه ولا فائدة فيه والاعتبار
الاتحاد لا ينافي التغاير في الواقع وهذا يكفي في القصر لكن ان يقول اعتبار الاتحاد لا يجامع اعتبار المغايرة لدى صاحب البيان
التقصير ثم انه بقي هاهنا شيء وهو ان ادعاء الاتحاد بين شيئين متغايرين امر غير مطابق وهل يجوز مثل ذلك في كلام الله تعالى قال
ويحتمل ان يقال قصر الافساد عليهم المستفاد من تحلية الخبر باللام يدل بحسب الظاهر على ان كل افساد صادر منهم وهذا مبالغة في اتصافهم
بالافساد فتقدير الاعراض عما لا ينبغي وهو المقصود بقوله لا تفسدوا والاتيان بما ينبغي وهو المط بقوله آمنوا
وقدم الاعراض عما لا ينبغي هو النهي عن الافساد على الاتيان بما ينبغي وهو الايمان لان من طلب ما ينبغي ينبغي ان يعرض
عما لا ينبغي لان ما لا ينبغي مانع عن حصول ما ينبغي او لازالة المانع فمن احب ان يتحلى نفسه بالمعالي الحقة والتصديقات اليقينية يجب
عليه ان يرسل عن خاطره الكدورات والخواطر المانعة عن فيضان الحق تعالى واذا قيل لهم آمنوا حاصل ما ذكره الشريف
هاهنا انه اسند الفعل الى آمنوا ولا تفسدوا وهما جملتان وليس بممتنع لان الذي يمتنع هو اسناد الشيء الى معنى الفعل يعني
اذا كان معتبرا من حيث عبر عنه بمجرد لفظ على ما يسمى اسنادا الى معنى الاسم معتبرا عنه بلفظه وحمل من نحو قام زيد وهذا الذي
نحن فيه اسناد للفعل الى اللفظ بل الجملة وتحقيقه ان الالفاظ سواء كانت مهملة او مستعملة مفردة او مركبة متساوية الاقدام
في صحة الاسناد الى انفسها سواء كانت مجردة عن ملاحظة معانيها كما في قولك الف ضرب من ثلثة احرف او مأخوذة معها كما في
لا تفسدوا او آمنوا اذا المسند اليه لفظها باعتبار الدلالة على المعنى وليس هو من الصحة باعتبار ان الالفاظ اذا ذكرت
واريد بها انفسها صارت اسماء كما توهم لان المهمل لا يصير اسما بالاخبار عن لفظه وكذلك الجملة التي صارت مخبرا عنها باعتبار
~~ان الالفاظ اذا ذكرت واريد بها~~ الفاظها اي انفسها او مع ملاحظة معناها كما عرفت وقال ملاحظا بان المبتدأ لا يكون الا اسما
قلت ذلك لانهم اعتبروا وضع الالفاظ بازاء المعاني ليستفاد منها في التركيب فيعرفوا احوال الالفاظ في تلك التراكيب لا احوالها
في انفسها بل يعرفونها بالمقايسة فلو طرحت ما وضع لمعناه صار فعلا فيتبين حاله بانه اذا كان مستعملا في كل المعنى لم يصح
الاخبار عنه وكذا اللفظ بخلاف نحو لفظ زيد واذا لم يستعمل في معانيها جاز الاخبار عنها او لتحصيل ما ذكره ان معنى قولهم
الاسناد اليه من خواص الاسم انه مختص بالاضافة اي خاصة بالاضافة الى الفعل والحرف اذا عبر بهما عن معناهما لا انه خاصة
حقيقة لا توجد في غير الاسم اصلا فانه قد توجد في غيره كما في المهمل وكذا قولهم ان المبتدأ لا يكون الا اسما فيصح
بالنسبة الى الفعل والحرف كقولنا ما قام الا زيد ولم يحضر سعاجه يلزم ان لا يوجد وصف الابتداء في غير الاسم فانه قد يحصل

قد يحصل في غيره كقول القائل جسق مهمل فما ذكر في كتب النحو من ان الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد تعريف للكلام الحاصل من تركيب
الالفاظ الموضوعة وهو الذي يبحث عنه النحوي قصدا واصالة دون مطلق الكلام وفي اندفع البحث الذي ذكره صاحب الحواشي
بان ما ذكره في توجيه تصريحهم بان المبتدأ لا يكون الا اسما لا يفيد ذلك اذ غايته ما لزم منه ان لا يصح الاسناد الى الفعل
والحرف المستعملين في معناهما ولا يلزم من ذلك انحصار المسند اليه في الاسم ولا انحصار المبتدأ فيه لبقاء احتمال
الاسناد الى الجملة وغيرهما كما آمن الناس في حيز النصب على المصدر الكاف هاهنا بمعنى المثل واصله آمنوا ايمانا
مثل ايمان الناس فحذف الذي هو المفعول المطلق في الحقيقة واقيم ما ادى الناس مقامه فلذا قال في حيز النصب
على المصدر اي في مقام المنصوب على المصدرية المراد به الكاملون في الانسانية قال العلامة التفتازاني المعرف
بلام الجنس قد يقصد به بعض الافراد من غير اعتبار وصف الكمال كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يقصد به
الجنس باعتبار وصف الكمال كما في ذلك الكتاب وقد يقصد به الجنس بأسره كما في قوله ان الانسان لفي خسر والاول قليل
الجدوى جدا لا يصار اليه الا عند تعذر الآخرين وقال صاحب الحواشي لا شك ان الجنس باعتبار وصف الكمال غير المعنى
المذكور بلام التعريف فان كان اللام حقيقة فيه يلزم ان يكون لها معنى آخر وقد صرحوا بخلافه وان كان مجازا لا يستقيم
ذكرها في عداد العهد الذهني والاستغراق اولى لا يختاره معنى مجازي يستفاد من القرينة قوله لا يستقيم ذكرها الخ قلنا
ثم ان العهد الذهني والاستغراق ليسا معنى اللام حقيقة كما صرح به المحققون وانما معناه الاشارة الى الجنس واما العهد
والاستغراق فيستفادان من القرينة وقد قال الشريف العلامة ان اللام اما لتعريف العهد واما لتعريف الجنس كما ذكر في المفصل
وان الاستغراق والعهد الذهني راجعان الى تعريف الجنس ويستفادان من الامور الخارجية عن مدلول اللام والموقع لها
ومن هذا الباب قوله تعالى صم بكم عمي فهو من باب نفي الجنس عن الفرد الكامل وهو لا يجمع فيه المعاني المخصوصة
بالجنس ليس واجبا معتبرا للمعاني المخصوصة بالسمع وفيه بحث لانه يجيء في كلامه ان قوله تعالى صم بكم عمي من باب التشبيه لا الاستعارة
فيكون المعنى هم كصم بكم عمي في الحقيقة ليس فيه نفي الجنس بل تشبيه بما نفي الجنس عنه ويقع جمعها الثاء الخ
اي اطلاق اللفظ الموضوع للجنس وارادة الكامل منه تارة وارادة المطلق اخرى اذ لا يصلح حمل المبتدأ
والخبر في قوله اذا الناس ناس على امر واحد بلا تفاوت وهو جنس الناس او الناس الكاملون وكذا قولهم الزمان
زمان والا لكان الكلام خاليا عن الفائدة بل يجب ان يحمل احدهما على الجنس مطلقا والآخر على الكامل منه
ويحتمل ان يكون الاول الجنس والثاني الكامل فيكون المعنى ان جنس الانسان هو الكامل منه فيكون اللام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)